

مناقصة مركزية رقم 2023-11 لتزويد الحواسيب لصالح الوزارات الحكومية والوحدات التابعة

مديرية المشتريات الحكومية التابعة لشعبة المحاسب العام بوزارة المالية (يشار إليها فيما يلي بـ: «صاحب المناقصة»)، تنشر مناقصة مركزية رقم 2023-11 لتزويد الحواسيب لصالح الوزارات الحكومية والوحدات التابعة (يشار إليها فيما يلي بـ: «المناقصة»)، وكذلك الهيئات المرافقة المفصلة في الفصل 3 من مستندات المناقصة.

1. هذه المناقصة هي مناقصة إطارية في موضوع تزويد الحواسيب مختلفة الأصناف والطرز، وكذلك لكل منتج أو خدمة أخرى ستكون مطلوبة لأجلهم، على النحو الذي سيتقرر بين الفينة والأخرى من قبل صاحب المناقصة من خلال نشر المناقصات بين الموزعين الذين سيتم اختيارهم في المناقصة.

2. ستستغرق فترة التعاقد مع المزودين الإطاريين 36 شهرًا اعتبارًا من إبلاغ صاحب المناقصة للمزودين الإطاريين الفائزين. سيملك صاحب المناقصة إمكانية لتمديد التعاقد بفترة تصل إلى 24 شهرًا إضافيًا (إجمالاً 60 شهرًا)، كله على النحو المفصل في مستندات المناقصة.

3. شروط الحد الأدنى للمشاركة في المناقصة

3.1. يحوز لمقدم عرض يستوفي في الموعد الأخير لتقديم العروض شروط الحد الأدنى المفصلة أدناه المشاركة في المناقصة.

3.2. إثبات استيفاء شروط الحد الأدنى سيتم بموجب تعليمات كراس العرض (الفصل 2).

3.3. شروط الحد الأدنى الإدارية:

3.3.1. في حال انطبق على مقدم العرض واجب التسجيل في إسرائيل، يكون مقدم العرض مسجلاً في السجل ذي الصلة (للتوضيح: يتعين على مقدم عرض الذي هو عبارة عن شركة إسرائيلية أن يكون مسجلاً في سجل الشركات).

3.3.2. يتعهد مقدم العرض باستيفاء كافة البنود والخدمات المقترحة من قبله في المناقصة والمنافسات المترتبة عنها لمتطلبات الترخيص والمعايير اللازمة قانونًا لغرض تزويد البنود والخدمات.

3.3.3. يستوفي مقدم العرض متطلبات قانون صفقات الهيئات العمومية، لعام 1976 (يشار إليه فيما يلي بـ: «قانون صفقات الهيئات العمومية»).

3.3.4. واجب إقامة التعاون الصناعي - يتعهد مقدم العرض باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لغرض إقامة التعاون الصناعي بموجب لوائح واجب المناقصات (واجب إقامة التعاون الصناعي)، لعام 2007 (يشار إليها فيما يلي بـ: «لوائح التعاون»)، في حال انطبقت أحكام هذه اللوائح في إطار المنافسات التي سيتم تنفيذها في إطار المناقصة.

3.4. شروط الحد الأدنى المهنية:

الشروط المتعلقة بكل واحدة من الجهات المصنعة المقترحة من قبل مقدم العرض:

3.4.1. مقدم العرض مخول ببيع، وتركيب وتقديم الخدمة في حدود دولة إسرائيل، للحواسيب والمعدات اللازمة بصفته معتمدًا من قبل الجهة المصنعة التي يرغب في عرض منتجاتها في إطار المناقصة.

3.4.2. مقدم العرض هو مستورد معتمد، موزع معتمد أو مسوق معتمد بالنيابة عن الجهة المصنعة أو الجهة المصنعة نفسها (يشار إليها فيما يلي بـ : «الجهة المصنعة أو مندوبها»). يجب على الجهة المصنعة استيفاء المتطلبات المفصلة في الملحق 4 من كراس العرض.

3.4.3. يجب تقديم ما لا يقل عن تصريح صادر عن جهة مصنعة واحدة، ولا مانع من تصريح مقدم العرض بأكثر من جهة مصنعة واحدة في مرحلة المناقصة الإطارية.

3.4.4. سيتسنى التصريح بجهات مصنعة إضافية في المنافسات التفصيلية طيلة فترة التعاقد بأكملها بناءً على استيفاء المتطلبات المذكورة أعلاه.

3.4.5. يجوز لصاحب المناقصة إجراء تحديثات وتعديلات على أي من المتطلبات الواردة في الملحق 4 من كراس العرض وذلك لغرض إضافة جهة مصنعة أو مندوبها في منافسة معينة.

التجربة، النشاط ومعدل النطاق المالي لدى مقدم العرض :

3.4.6. مقدم العرض يشغل ما لا يقل عن 8 فنيي خدمة ممن يتم تشغيلهم في مجال الحواسيب.

3.4.7. من بين جميع الفنيين، يملك 4 فنيين على الأقل اعتماد جهة مصنعة وتجربة لمدة 3 سنوات أو أكثر في تركيب وصيانة الحواسيب والمعدات المقترحة (يشار إليها فيما يلي بـ : «الفنيين الخبراء»).

3.4.8. من بين جميع الفنيين الخبراء، على الأقل فنيان يملكان اعتماد جهة مصنعة وتجربة لمدة 5 سنوات أو أكثر في تركيب وصيانة الحواسيب والمعدات المقترحة (يشار إليهم فيما يلي بـ : «الفنيين المسؤولين»).

3.4.9. لا ضرورة لاعتماد الفنيين من قبل الجهة المصنعة المقترحة.

3.4.10. دورة المبيعات لدى مقدم العرض في السنوات 2020، 2021 و 2022 تبلغ على الأقل 10 ملايين شيكل (بدون ضريبة القيمة المضافة) بشكل تراكمي.

3.4.11. مقدم العرض زود الزبائن التجاريين خلال السنوات 2021، 2021 و 2022 (سواء بشكل مباشر أو من خلال مسوق معتمد) بما لا يقل عن 15000 حاسوب بشكل تراكمي حسب تعريفهم في هذه المناقصة.

3.4.12. زود مقدم العرض الزبائن التجاريين في إسرائيل، خلال عام 2022، بشكل مباشر (أي ليس من خلال مقاولين ثانويين) بخدمات الضمان أو الصيانة لما لا يقل عن 10000 حاسوب.

استيفاء شروط الحد الأدنى المهنية من خلال كيان قضائي غير مقدم العرض :

3.4.13. في حال عدم استيفاء مقدم العرض، سواء بصفته كيان قضائي مستقل، لشروط الحد الأدنى المهنية المفصلة أعلاه، وطراً تغيير تنظيمي في تاريخ مقدم العرض (مثلاً شراء نشاط، التنظيم كشركة، إعادة التنظيم أو توحيد الشركات بطريقة أخرى)، على نحو يندمج فيه النشاط ذي الصلة لغرض استيفاء شروط الحد الأدنى لدى مقدم العرض؛ يجوز لمقدم العرض أن يطلب من صاحب المناقصة الاعتماد على تجربة الهيئة حيث جرى النشاط قبل التغيير التنظيمي، لغرض استيفاء شروط الحد الأدنى. قرار بخصوص الاعتراف كالمذكور يكون بالخضوع إلى تقدير صاحب الدعوة.

3.4.14. في الحالات المذكورة سيتعين على مقدم العرض إرفاق السندات المناسبة بعرضه بما في ذلك اتفاقية دمج أو جزء منها، قرار مجلس الإدارة وكل مستند آخر يرضي صاحب المناقصة. قرار بخصوص الاعتراف كالمذكور يكون بالخضوع إلى تقدير صاحب الدعوة.

4. يجوز لصاحب المناقصة بمبادرته وحسب تقديره الحصري إلغاء المناقصة، وتعديلها وتحديثها، بما في ذلك تحديث المواعيد المذكورة فيها ونشر التوضيحات بشأن ما جاء فيها.

5. سيتم نشر التعديلات المذكورة في صفحة المناقصة الواردة على الموقع الإلكتروني. تلقى على مقدم العرض مسؤولية الاطلاع بشكل مستقل على الإعلانات والتحديثات التي ستنشر كما تقدم ذكره بشأن هذه المناقصة.

6. التعاقد مع الفائز بالمناقصة مشروط بتوفر ميزانية متاحة. إذا تعذر التعاقد مع الفائز بالمناقصة لأسباب الميزانيات، يجوز لصاحب المناقصة إلغاء المناقصة.

7. صاحب المناقصة لن يكون ملزمًا بتعويض مقدمي العروض في حال إلغاء المناقصة.

8. يمكن تحميل مستندات المناقصة مجانًا من موقع مديرية المشتريات الحكومية وعنوانه <http://www.mr.gov.il>

9. جهة الاتصال لهذه المناقصة هي السيد جلعاد تلمون. عنوان البريد الإلكتروني للاستفسارات بخصوص المناقصة: [11-](mailto:mof.gov.il@2023)

mof.gov.il@2023

10. اجتماع مقدمي عروض (بدون واجب المشاركة) سيعقد بشكل وجاهي في الموعد الذي سيتم نشره على موقع المشتريات الحكومية. صاحب المناقصة تحتفظ بحق تعديل طريقة عقد الاجتماع.

11. الموعد الأخير لتقديم أسئلة استيضاح سينشر من قبل صاحب المناقصة، على موقع المناقصة الإلكتروني.

12. الموعد الأخير لتقديم العروض هو يوم الاثنين الموافق 20.11.2023 عند الساعة 14:00 ظهرًا.

13. سيتم تقديم العروض لهذه المناقصة عبر الإنترنت، عبر نظام تقديم العروض. التوجيهات بشأن طريقة التقديم مفصلة في مستندات المناقصة.

14. يجدر التأكيد، أنه في حال وجود عدم ملاءمة بين الشروط المفصلة أعلاه وبين المسجل في مستندات المناقصة، فإن مستندات المناقصة هي الغالبة.